

الفئات الرأسمالية الجديدة والأوضاع الاحتكارية في السوق المصرية

محمود عبد الفضيل

[١]

■ ليس هناك من شك في ضرورة قيام قطاع أعمال خاص قوي في مصر، لأن عملية التنمية يتوهم بحملها القطاع العام وحده، ويمكن تشبيه الموقف، بسيارة تريد أن تنطلق بسرعة على الطريق... ولكن لابد لها من عجلتين أماميتين، وعجلتين خلفيتين. وحسب مراحل التطور الاقتصادي، قد تكون العجلتان الأماميتان والخلفيتان هذا القطاع العام، كما كان الحال في الستينيات ومعظم السبعينيات. بينما في ظل «اقتصاد السوق» وعمليات «الخصخصة»، قد تكون العجلتان الأماميتان هذا قطاع الأعمال الخاص، والعجلتان الخلفيتان هما قطاع الأعمال العام، ولكن ذلك يتطلب شروطاً خاصة تتعلق بالدور التنموي لقطاع الأعمال الخاص، وإلا ظلت العجلتان الأماميتان للقطاع العام، والعجلتان الخلفيتان للقطاع الخاص.

وإذا ما دققنا النظر في طبيعة «الفئات الرأسمالية الجديدة» في مصر، نجد أنها تعتمد في تمويل جانب هام من أنشطتها الاقتصادية على:

- (١) تدفقات أموال المعونات الأجنبية.
 - (٢) الاقتراض المفرط من القطاع المصرفي.
 - (٣) الحصول على «التوكيدات التجارية» من «الشركات دولية النشاط» لتسويق وترويج «المنتجات الأجنبية» لتلك الشركات.
 - (٤) الاعتماد على وجود درجة عالية من «الاحتكار» في السوق المحلية، تساعدها على تحقيق أرباح احتكارية، وغير تنافسية.
- كما أن هيكلها القانونية والتنظيمية تقوم على نظام الشركات العائلية «المفتوحة» أو المغلقة، فلا توجد جمعيات عمومية حقيقية تحاسب وتسلط الضوء على أنشطة الشركات وممارسات مجالس الإدارة التي تسيطر عليها «العائلية»!

وكل هذه العناصر تؤثر بدورها على «مرجعياتها الفكرية وعلى منطق تطورها الاقتصادي والاجتماعي».

وفي أحوال كثيرة، نجد أن العديد من تلك «الفئات الرأسمالية الجديدة» تقوم بالتوسع في نشاطها بالاعتماد المفرط على الاقتراض (من المصارف وغيرها من القنوات التمويلية)، وتقوم بالتوسع غير الرشيد في أنشطتها مادام يحقق «الربح»، ويغض النظر عن «العائد الإنمائي»، ولا غرو في ذلك مادام التوسع في النشاط يتم «بأموال الغير»، مما يؤدي إلى «تحميل المخاطر» للممولين.

كذلك، فإن تلك «الفئات الرأسمالية» غير منشغلة بقضية الاختراع والتجديد، ناهيك عن التجويد الذي يجعل السلعة قابلة للتصدير والتنافسية في الأسواق العالمية (باستثناء منتجات محدودة، مثل السجاد والسيراميك). ودعونا نقارن ذلك السلوك بما أنجزه رجال الأعمال المبدعون في قطاع آخر عديد في العالم، وخير مثال لذلك هو «أكيو موريتا» (Akio Morita)، مؤسس ورئيس



في أحوال كثيرة، نجد أن العديد من تلك القنوات الرأسمالية الجديدة، تقوم بالتوسع في نشاطها بالاعتماد المضطرب على الاقتراض (من المصارف وغيرها من القنوات التمويلية)، وتقوم بالتوسع غير الرشيد في أنشطتها مادام يحقق الربح، وبغض النظر عن العائد الإنمائي، ولا غرو في ذلك مادام التوسع في النشاط يتم، بأموال الغير، مما يؤدي إلى تحميل المخاطر للممولين



المحتكر، يؤدي في أحوال كثيرة إلى «تقييد الإنتاج»، من ناحية، وفرض «أسعار احتكارية» في السوق، أي السيطرة على الكميات، والأسعار، معاً. وقد سبق أن شدد الاقتصادي البولندي البارز «مايكل كالينسكي»

(M. Kalecki) على ضرورة التعرف على «درجة الاحتكار» في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، من خلال دراسة «سياسات التسعير»، ولا سيما من خلال حساب نسبة «هامش الربح» إلى «التكلفة الأولية» للسلعة أو الخدمة.

وأخيراً، لابد من التنويه بأن «التكنولوجيا السائدة» لبعض فروع الإنتاج والخدمات تتطلب حداً أدنى من الحجم ورأس المال، لكي تتم الاستفادة من «وفورات الحجم» ومزايا الإنتاج الكبير. الأمر الذي يجعل السوق في تلك الأنشطة تحكمها «منافسة القلة» بالضرورة.

[٢]

وعلى صعيد «المجموعات المالية الكبرى» ذات الطبيعة القابضة، يمكن رصد ما يمكن تسميته «العشرة الكبار» في هذا المجال. تلك المجموعات التي توسع نشاطها بشكل هائل خلال حقبة التسعينيات، لتشكل «إمبراطوريات» جديدة في عالم المال والأعمال، وهي:

- ١ - مجموعة انسي ساويرس (وآل ساويرس).
- ٢ - مجموعة منصور والمغربي.
- ٣ - مجموعة النجاجون الشرقيون (محمد فريد خميس وشركاه).
- ٤ - مجموعة أحمد عز.
- ٥ - مجموعة إبراهيم كامل.
- ٦ - مجموعة أحمد بهجت.
- ٧ - مجموعة محمد أبو العينين.
- ٨ - مجموعة شركات «غبور».
- ٩ - مجموعة طلعت مصطفى.
- ١٠ - مجموعة سلام (أولمبيك).

ويوضح الجدول (١) بياناً بأهم المؤشرات المالية والاقتصادية لتلك المجموعات القابضة، التي تم نشر ميزانيات وقوائم مالية حديثة لها. ويلاحظ أنه لم يتم نشر قوائم مالية «منفردة» أو «مجمعة» للمجموعات التالية:

- مجموعة شركات إبراهيم كامل.
- مجموعة منصور والمغربي.
- مجموعة «أبو العينين».
- مجموعة شركات «غبور».

هذا ناهيك عن «مجموعة الجليدي» التي قضت نحبا مؤخراً، رغم أنها كانت من أقدم المجموعات. ولعل السبب في ذلك هو أنها ذات «طبيعة عائلية مغلقة»، ولا تعقد لها جمعيات عمومية تستدعي نشر القوائم المالية.

ورغم الطابع المختصر لمعظم تلك القوائم ومحدودية درجة الإفصاح (degree of disclosure) التي

التي تبلغ قيمتها السوقية نحو ٣ مليارات جنيه في السنة، والبيض الذي تبلغ قيمة المعامل عليه محلياً نحو ٧٠٦ ملايين جنيه سنوياً. كما يتعامل نحو ٤٪ فقط من تجار الجلود في حوالي ١٢٪ من القيمة الكلية للجلود في السوق المصرية، وهناك عدد محدود من المنشآت يتعامل في نحو ١٥٪ من القيمة الكلية للجلود المدبوغة في السوق. (راجع: الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر في ٢٢/١١/٢٠٠١، ص ٤).

٣ - شموع حالة المنافسة الاحتكارية، حيث يوجد العديد من البائعين، ولكن يقومون بتمييز منتجاتهم عن طريق العلامات التجارية والدعاية والإعلان، مما يؤدي إلى خلق مزايا احتكارية في مجال التسعير.

كذلك هناك مخاطر نشوء «أوضاع احتكارية» في المستقبل، في بعض قطاعات الخدمات الحيوية مثل: قطاع المستشفيات والعلاج الطبي، قطاع المواصلات، قطاع توزيع الكهرباء، قطاع الاتصالات. وتلك قطاعات حيوية تقوم بتقديم خدمة السلع العامة للمواطنين بغض النظر عن مستويات دخولهم. ونشوء أوضاع احتكارية في تلك القطاعات يؤدي إلى ممارسة أساليب احتكارية للتسعير، قد لا تتناسب مع «القدرة على الدفع» لمستهلكي الطبقة الوسطى، ناهيك عن عدم قدرة الفئات الشعبية على الاستفادة من تلك الخدمات بالجودة المناسبة والسعر المناسب. في ظل تلك الأوضاع الاحتكارية.



ولذا، فإنه في ظل عمليات «الخصخصة» و«عمليات التحرير السعري» الجارية، هناك مخاطر شديدة تحيط بنشوء «أوضاع احتكارية» في سوق بعض السلع والخدمات الرئيسية في الاقتصاد المصري. ومن المعروف، كما جاء في الكتب المدرسية، أن «سلوك

كليا، وخاصة طائفة التجار، أن يعني بالمال وحده قدر ما يهمه من أمر الأخلاق وما ينطوي تحت الأخلاق من معاني الشرف واحترام العهود. ونحن نقول اليوم إننا لا نستغل المال حياً فيه، فإننا لسنا من عباده أو ممن يهتلقون بنواصيه. إنما نحن نعرف أن المال قوة في هذا العالم، وأن المال كما يكون قوة للشر في أيدي الأشرار، كذلك يكون قوة للخير في أيدي الأخيار».

[٢]

ويمكن بصيغة عامة، رصد نماذج من الأوضاع ذات الطبيعة الاحتكارية في السوق المصرية، على النحو التالي:

١ - احتكار السوق بين شركتين رئيسيتين، أو ما يسمى في علم الاقتصاد بالاحتكار الثنائي (Duopoly) وينطبق ذلك بشكل واضح على سوق التليفون المحمول، إذ تقسم «سوق التليفون المحمول» شركتان هما «موبينيل» (بنسبة ٥٧٪ من جملة السوق) و«كليك» (بنسبة ٤٣٪ من الحصة السوقية).

٢ - ظهور «احتكار القلة» (Oligopoly) في سوق بعض السلع الاستراتيجية مثل: الأسمنت، الحديد، الأغذية والمشروبات. وعلى سبيل المثال، فإن التركيبة الاحتكارية «سوق الأسمنت» هي على النحو التالي: السويس وطره ٣٠،١٪، حلوان ١٢،٤٪، الأهلية ١١،٢٪، الأميرية ١٠،٧٪، المصرية للأسمنت ١١،٩٪ (وهي عبارة عن تحالف بين مجموعة «أوراسكوم» بنسبة ٥٣،٧٪ من رأس المال وهولدرينك التي تمتلك النسبة الباقية)، وأسيوط ١٤،١٪. وهكذا تسيطر الشركات الست، على نحو ٩٠،٤٪ من جملة «سوق الأسمنت» في مصر.

كذلك تتعدد مظاهر «احتكارات القلة» في السوق المصرية. ومثال ذلك تحكم بعض كبار التجار في التسويق المحلي للخضر والفاكهة تلك التي تصل قيمتها الإجمالية عام ١٩٩٦ إلى نحو ١٦ مليار جنيه. وكذلك تجارة الدواجن

«شركة سوني» (SONY) اليابانية الذي توفي في أكتوبر ١٩٩٩. فلقد بدأت «شركة سوني» بداية متواضعة للغاية عام ١٩٤٦، بعدد لا يزيد على عشرين موظفاً، وانتهت في التسعينيات بكونها إمبراطورية كبرى للأعمال، ذات سمعة عالمية فائقة السمعة.

ولقد اهتم «موريتا» منذ البداية، بالتحديد والاختراع والدقة المتناهية في تصنيع المنتجات. إذ يشير «موريتا» في الكتيب التأسيسي لشركة «سوني» إلى أنه: «يجب أن تكون الشركة مكاناً مثالياً للعمل، يحقق السعادة والديناميكية لجميع أفراد فريق العمل، على اختلاف مستويات مهاراتهم ودرجاتهم الوظيفية. وأن يتم التركيز على الأنشطة الجادة وليس مجرد تحقيق الربح. كما يجب ألا تسعى نحو التوسع في الحجم والنشاط مجرد التوسع... بل يجب أن يواكب كل موجة توسع، أنشطة جديدة ذات محتوى ابتكاري».

ونتيجة هذه السياسة، أصبحت مصانع «سوني» منافس أكبر الشركات الدولية الكبرى في البلدان الغربية الكبرى، التي ترسخت أقدامها في السوق الدولية منذ عشرات السنين. وهكذا منذ البداية، كان «موريتا» يضع نصب عينيه دائماً كيف يحول منتج «سوني» الياباني إلى منتج يحمل علامة تجارية له صفة «العالمية»، يخترق الأسواق الدولية «بسرعة الصوت»!



وهكذا يكون «رجال الأعمال» العظام: بعيدى الرؤية، يتحملون المخاطر، ويحققون «العالمية» انطلاقاً من «المحلية». ونتيجة لكل هذه الجهود أصبحت «شركة سوني» ليست مجرد شركة يابانية، بل شركة من الشركات التي تصنع سمعة اليابان كعالم اقتصادي على الصعيد العالمي، وتساهم في دعم ميزان المدفوعات الياباني. وانطلاقاً من هذه «المعادلة»، يتحقق التوافق الكامل بين ربحية المشروع الخاص، من ناحية، والنفع العمومي للاقتصاد الوطني والمجتمع في مجموعه، من ناحية أخرى. ولقد ألح الراحل «طلعت حرب» (مؤسس بنك مصر وشركائه)، على تلك العلاقة الوثيقة بين «المنافع العمومية» و«الربحية الخاصة». وكان يؤكد دوماً على أن الثروة الغربية إذا لم تتحول في ذات الوقت إلى ثروة عمومية، فلن ينجح «قطاع الأعمال الخاص» أن ينهض بمهامه في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وتحقيق الرخاء لمجمل أفراد المجتمع.

ولعل خير ما ندلل به على ذلك، قول «طلعت حرب» في حفل الفرقة التجارية بالإسكندرية (مايو ١٩٣٥)، بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر: «ليس بهم بنك مصر بالنسبة لطبقات الأمة

ألح الراحل «طلعت حرب» (مؤسس بنك مصر وشركائه)، على تلك العلاقة الوثيقة بين «المنافع العمومية» و«الربحية الخاصة». وكان يؤكد دوماً على أن الثروة الفردية إذا لم تتحول في ذات الوقت إلى ثروة عمومية، فلن ينجح «قطاع الأعمال الخاص» أن ينهض بمهامه في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وتحقيق الرخاء لمجمل أفراد المجتمع



جدول (١) بيان بأهم المؤشرات المالية والاقتصادية لعدد من المجموعات القابضة

القوائم الرأسمالية الجديدة

المصدر: أحدث القوائم المالية المنشورة

م	اسم الشركة القابضة (المجموعة)	النشاط الرئيسي	تاريخ التأسيس	حجم رأس المال المدفوع		نسبة المساهمة	الشركات التابعة		حجم الأرباح		إجمالي الالتزامات (مليون جنيه)	نسبة إجمالي الخصوم إلى حقوق الملكية
				مليون جنيه	لج		عدد الشركات	متوسط نسبة مساهمة الشركة الأم	مليون جنيه	الرصيد في		
١	شركة أوراسكوم تيليكوم القابضة	خدمات الاتصالات والتليفون المحمول		٩٠٠	يونيو ٢٠٠٠							(الفرص إلى صافي حقوق الملكية) ١٢,٧ (الدين إلى صافي حقوق الملكية)
٢	شركة أوراسكوم هولدينج للفنادق	فنادق ومنشآت سياحية		٤٥٢,٤	مايو ١٩٩٨		١٩	٪٨٨,٨	٣- (خسائر مرحلة)	ديسمبر ١٩٩٩	٤٩٧,٤	١:١,٠٩
٣	الشركة القابضة للاستثمارات المالية (لج حروب)	توريد المعدات الطبية والوساطة في مجال الاستثمارات المالية	نوفمبر ١٩٩٨	١٤٤٩,٩	ديسمبر ٢٠٠٠	٪٥٧,٧٠	٨	٪٩٧,٧	٢٩٩- (خسائر مرحلة)	ديسمبر ٢٠٠٠		١:١,٣
٤	مجموعة العز شركة العز لصناعة حديد التسليح	صناعة وتجارة وتوزيع مستلزمات مواد البناء وصناعة الحديد بجميع أنواعه	أبريل ١٩٩٤	٤٣٠	ديسمبر ١٩٩٩		١	٪٩٠,٧				١:٣,٢
٢/٤	شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة)	صناعة وتجارة وتوزيع بلاط السيراميك وبلاط البورسلين	يناير ١٩٩٥	١٨١	ديسمبر ١٩٩٩		١	٪٩٧,٨				١:١,٩
٥	شركة أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية (مجموعة السلام)	إنتاج السخانات والمنتجات الهندسية	١٩٩٢ (دمج شركة نيازي سلام وأوليمبيك الكترك)	٢٤٠,٩	ديسمبر ٢٠٠٠		٩	٪٧١,٣	٥٤,٣٥٦	للفترة ٣١.٤/١ ديسمبر ٢٠٠٠	١٨٨,٢	١:٠,٤٩ (الالتزامات متداولة: حقوق الملكية)
٦	شركة الاسكندرية للاستثمار العقاري (طلعت مصطفى وشركاه)	العمل في كافة مجالات الاستثمار العقاري، وإقامة المجمعات والوحدات السكنية	نوفمبر ١٩٨١ ١٩٨٤	١٩٥	ديسمبر ٢٠٠٠	٪٤٢,٥٧	٣	٪٢٩,٦	٤٤,٢	ديسمبر ٢٠٠٠	٢٤٥	١:١,٠٣
٧	شركة النجاجون الشرقيون	صناعة السجاد		١٣٥	ديسمبر ٢٠٠٠		٣	٪٨٥,٢	٪١٣٥,٨	ديسمبر ٢٠٠٠	٤٥٢,٩	١:١,٤
٨	المجموعة المالية المصرية (ميرمس)	القيام بالخدمات والسمرة المالية بأنواعها		١٢٣,٥	ديسمبر ٢٠٠٠		١٢	٩١,٤	٥٣,٠١	ديسمبر ٢٠٠٠	٣٠٩٤	١:١,٤ (الالتزامات المتداولة إلى حقوق المساهمين)
٩	شركة الأهرام للمشروبات (مجموعة الزيات)	صناعة وبيع البيرة الكحولية وغير الكحولية والنبيذ والمياه الغازية والمولت والمشروبات الأخرى	تم شراء الشركة القائمة التي تأسست عام ١٩٦١	١٠٣,٤٥	ديسمبر ٢٠٠٠		٣	٪٩٨,٠	١٧٢,٣٩	ديسمبر ٢٠٠٠		١:٠,٤٣ (الالتزامات متداولة إلى حقوق الملكية) (الالتزامات طويلة الأجل تساوي الصفر)
١٠	شركة إنترناشيونال إلكترونيكس العالمية للإلكترونيات (أحمد بهجت وشركاه)	تصنيع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بكافة أنواعها وصيانتها والإتجار فيها	يناير ١٩٨٥	٥٤	ديسمبر ٢٠٠٠		٦	٪٦٠,٠	٤٩,٢٤	ديسمبر ٢٠٠٠	٧٤٨	١:١,٩ (الالتزامات إلى حقوق المساهمين)

تصويبها تلك القوائم، فقد أمكن لنا تركيب الجدول (١) ليشير إلى أهم السمات الاقتصادية والمالية، لتلك المجموعات، وهي:

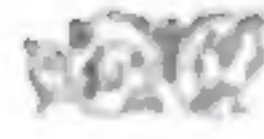
- (١) حجم رأس المال المدفوع.
- (٢) نسبة المساهمة العائلية (الأبناء والزوجات والأصهار).
- (٣) عدد الشركات التابعة، ومتوسط نسبة المساهمة في رؤوس أموالها.
- (٤) نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الالتزامات (قروض ودائون).
- أو ما يسمى في الكفائات المالية المتخصصة (gearing ratio).

(٥) حجم الأرباح السنوية.

وفي ضوء بيانات هذا الجدول، يمكن إبداء عدد من الملاحظات حول بعض الخصائص البنوية، لتلك المجموعات القابضة:

١- أن هناك طبيعة عائلية غالبية في هيكل ملكية تلك المجموعات المالية القابضة. وتتراوح تلك الصيغة العائلية من شركات تكاد تكون مغلقة بالكامل (مجموعة العز، الأهرام للمشروبات، المجموعة المالية المصرية هيرمس)، إلى شركات نشأت نشأة عائلية ثم تم بيع حصة محدودة من رأس المال إلى الجمهور عن طريق الاكتتاب العام (مجموعة النساجون الشرقيون، شركة الإسكندرية للاستثمار العقاري «طلعت مصطفى وشركاه»).

٢- ارتفاع عدد الشركات التابعة للشركة الأم، التي تصل في بعض الحالات إلى ثمانين أو تسع شركات، وتصل نسبة مساهمة الشركة الأم في هذه الشركات إلى نسبة كبيرة تتراوح في معظم الأحوال بين ٨٩-٩٨٪ (راجع جدول (١) والملحق الإحصائي حول الشركات التابعة).



هناك مخاطر نشوء

«أوضاع احتكارية» في المستقبل، في بعض قطاعات الخدمات الحيوية مما يؤدي إلى ممارسة أساليب احتكارية للتسيير، قد لا تتناسب مع القدرة على الدفع، مستهلكي الطبقة الوسطى



لقانون الاستثمار. ولعل أبرز الأمثلة في هذا الصدد:

(١) بنك مصر إكستيريور: حيث يظهر أنسى ساويرس (الأب) كعضو مجلس إدارة، كما يظهر محمد الجارحي - أحد رجال الأعمال «المتعثرين مالياً» - كمساهم رئيسي في رأس مال البنك.

(٢) بنك مصر العربي الأفريقي: (مجموعة منصور - المغربي)، وتحديدًا: محمد لطفي منصور، ياسين إبراهيم لطفي منصور، أحمد أمين المغربي ومحمد عاكف أمين المغربي.

(٣) البنك الوطني المصري: عبد المنعم سعودي وصفوان أحمد ثابت.

ومن ناحية أخرى، يتواجد معظم رؤساء تلك المجموعات المالية الكبرى ك أعضاء في مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وقد تأسس هذا المركز في عام ١٩٩٢، بمبادرة من القطاع الخاص «لتدعيم ومساندة الإصلاح الاقتصادي، عن طريق القيام ببحوث تطبيقية

٣- أن عضوية مجالس إدارة تلك المجموعات، يظل معظمها محصوراً في أيدي أعضاء «مجلس العائلة» من المؤسسين.

٤- أن هناك قدرًا كبيراً من الشك حول حجم «رأس المال المدفوع» للشركة القابضة للاستثمارات المالية (لجج جروب)، حيث يبدو أن هناك مغالاة واضحة في حجم رأس المال مما يؤدي إلى تصوير نسبة إجمالي الخصوم والمديونيات إلى حقوق الملكية بأقل من حقيقتها.

[٤]

يمكن القول بأن «حقبة التسعينيات» قد شهدت تمثيلاً قوياً لرجال الأعمال في الجهاز المصرفي، سواء كمشتريين لحصص رئيسية من أسهم البنوك المطروحة للخصخصة، أو كأعضاء في مجالس إدارات البنوك المنشأة وفقاً

ونشرها وتقديم المشورة والعموم للفائزين على صنع السياسة الاقتصادية». وذلك حسيماً جاء في ديباجة نشراته.

وتضم عضوية مجلس إدارة المركز شخصيات من كبار رجال الأعمال:

- جلال الزربة. رئيس مجلس إدارة شركة النيل للملابس الجاهزة (نائب رئيس مجلس إدارة المركز).

- محمد لطفي منصور. رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مانفراك، ورئيس مجلس إدارة مجموعة «منصور مونتور» (الأمين العام للمركز).

- إبراهيم كامل. رئيس مجلس إدارة «شركة كانو أرومانيك».

- أحمد بهجت. رئيس مجلس إدارة «مجموعة شركات بهجت».

- أحمد عز. رئيس مجلس إدارة «مجموعة العز».

- أحمد المغربي. رئيس مجلس إدارة «شركة اكور» للفنادق.

- رشيد محمد رشيد. رئيس مجلس إدارة شركة فاين فودز جروب.

- شفيق بغدادى. رئيس مجلس إدارة شركة فريش للنوات الغذائية.

- محمد شتا. رئيس مجلس إدارة المجموعة الدولية للاستثمار.

- محمد شفيق جبر. رئيس مجلس إدارة مجموعة أرتوك.

- محمد فريد خميس. رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات «النساجون الشرقيون».

- معتز الألفي. العضو المنتدب - الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا).

- محمد تيمور. العضو المنتدب - المجموعة المالية المصرية (هيرميس).

- منير عبد النور. رئيس مجلس

بنك المهندس MOHANDES BANK

شهادات المستقبل الخمسية

ذات القيمة المتزايدة بالجنيه المصري

القيمة الاسمية	القيمة الاستردادية
١٠٠	١٦٥
٥٠٠	٨٢٥
١٠٠٠	١٦٥٠
٥٠٠٠	٨٢٥٠
١٠٠٠٠	١٦٥٠٠
٥٠٠٠٠	٨٢٥٠٠
١٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠

بنك المهندس MB

شهادات
ذات القيمة المتزايدة
تتعدد بل نفع عند استحقاقها
فقط وفرة
اسم الملك
تاريخ الإصدار
موقع





صلى سعيد، المجموعات المالية الكبرى، ذات الطبيعة القابضة، يمكن رصد ما يمكن تسميته، العشرة الكبرى، في هذا المجال. تلك المجموعات التي توسع نشاطها بشكل هائل خلال حقبة التسعينيات، لتشكل، إمبراطوريات، جديدة في عالم المال والأعمال



وحول المقصود، بجمعيات رجال الأعمال،
أكد ٦٢٪ من رجال العينة أنها، تجمع لرجال
الأعمال، لتبادل الآراء، وخدمة مصالحهم،
و ١٠٪ يرون أنها، كيان اجتماعي، و ٣٠٪ أنها
قامت بهدف التنسيق مع، أجهزة صنع القرار،
ويؤكد ٢٥٪ من رجال الأعمال أن الهدف من هذه
الجمعيات التعرف على مجموعة أخرى من
نظرائهم، و ٢٠٪ يرون أن الهدف هو، تحقيق
الربح، للمشاركين فيها، و ١٦٪ يشيرون إلى أن
الهدف اجتماعي، و ١٠٪ يؤكدون أنها، جماعات
ضغط لتحقيق مصالحهم.

ولعل ما جاء في مقال حديث للدكتور
إبراهيم شحاتة يؤكد قصور جانب، المسؤولية
الاجتماعية، في مجمل نشاط كبار رجال
الأعمال في مصر، إذ يشير إلى أنه من المفترض،
«أن مهمة القطاع الخاص لا تقتصر على تحقيق
أكبر قدر من الربح، وإنما تشمل أيضاً الإسهام
بجزء من هذا الربح في تقديم الخدمات
الاجتماعية أو لتحقيق قدر أكبر من الرفاهية
للمجتمع»، ويستطرد: «هذه المسؤولية
الاجتماعية هي إحدى السمات الرئيسية
للرأسمالية المستنيرة، بالمقارنة برأسمالية من
يغتنمون فرص الذهب السريع ويتبعونها
بتهرب أموالهم إلى الخارج (رأسمالية
النصابين) أو برأسمالية الذين يتكسبون من
 وراء فرص تتيحها لهم قرابة أو صداقة في
دوائر الحكم (رأسمالية المحاسيب) وكلاهما من
شأنه - بعد فترة تطول أو تقصر - انهيار
الاقتصاد الحر والمزيد من التوتّر
الاجتماعي، والثروة كسماد الأرض، إذا
انتشرت تفيد الجميع، وإذا تركزت على طبقة
معيّنة أقسدتها» (راجع: الأهرام، ١٧ أبريل
٢٠٠١، ص ١٠).

الاقتصادية التي أصبحت تمثل كيانات ذات
تأثير قوى في صنع القرار؟
تلك التساؤلات كانت محور دراسة استطلاعية
أجرها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية
والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة
القاهرة مؤخراً، حول المسؤولية الاجتماعية لرجال
الأعمال، وبلغ مجموع العينة التي تناولتها الدراسة
٦٤ رجل أعمال.
وعن أهم الإسهامات الاجتماعية لرجال
الأعمال في مصر، فقد جاءت بالترتيب التالي،
وفق نتائج الاستطلاع المذكور: ١٤٪ لتوفير
فرص عمل للشباب، ١٣٪ لسداد مصروفات
الطلاب غير القادرين، ١٠٪ لتقديم مساعدات
للفقراء، ٨٪ لدعم المشروعات الصغيرة، ٨٪
لإنشاء وتطوير المدارس، ٧٪ لتوفير الرعاية
الصحية للمحتاجين، ٦٪ لتوفير الملابس
للطلاب، ٦٪ لتطوير الخدمات الطبية، ٥٪
لشراء الكتب المدرسية.

و«أرباب السوق» عموماً وقضية الديمقراطية
في مصر، وهل هناك مصلحة حقيقية وأصيلة
لرجال الأعمال و«أرباب السوق» في النظام
الديمقراطي، وتعاظم دور قنوات التعبير عن
الرأي العمومي؟ إذ إنه وفي ظل انتشار العديد
من «الممارسات الفاسدة»، التي نشهدها من
حولنا في عالم الأعمال والمال الجديد، تصبح
الرغبة في الحفاظ على الأشكال والمؤسسات
الديمقراطية وحرية الرأي رغبة واهنة إن لم
تكن معدومة.

وضمن هذا السياق، لابد أن نطرح السؤال
المهم التالي: هل يقوم رجال الأعمال
بمسئوليتهم الاجتماعية في مصر؟ وهل يتم
ذلك من تلقاء أنفسهم أم تحت ضغوط معينة؟
وما هو الهدف الحقيقي من تبرعات ومساهمات
رجال الأعمال الاجتماعية؟ هل هي الرغبة في
تدعيم النفوذ والفوز في الانتخابات البرلمانية
أو رئاسة وعضوية الجماعات والمنتديات

والذي يلفت النظر بهذا الصدد، هو أن هذا
المركز المصري، يتم تمويل أنشطته، بصفة
أساسية، بواسطة أموال «هيئة المعونة
الأمريكية»، و«مديره التنفيذي» هو أحد خبراء
البنك الدولي القادمين من الخارج. ولعل هذه
الأوضاع المؤسسية تؤثر (من حيث التمويل)
على «الرؤية المستقلة» لجمع كبار رجال
الأعمال، ومنهج المعالجة لقضايا التنمية
والتطور الاقتصادي في مصر. ولعل تلك
«الصيغة» تعتبر صيغة فريدة من نوعها لمراكز
«البحث والفكر» التي ينشئها رجال الأعمال في
بلدان العالم النامي.

ولاشك أن الوضع أفضل في اتحاد
الصناعات، والغرف التجارية، من حيث
الاستقلالية والمرجعية الفكرية.

[٥]

وحول الدور السياسي والمسؤولية
الاجتماعية لرجال الأعمال يشير الزعيم «سعد
زغلول» في مذكراته الخاصة إلى العلاقة بين
التجارة والحياة السياسية، إذ يقول «سعد
زغلول» في مذكراته: «التجار لا يشتغلون
بالأمور العمومية إلا بمقدار ما تروج به
بضاعتهم عند العامة. لا يهمهم بعد ذلك «شكل
الحكومة» إن كانت مقيدة أو مطلقة»!
وهذه الأقوال لسعد زغلول - زعيم الأمة في
مطلع العشرينيات من هذا القرن - لها أهميتها،
من حيث إنها تطرح العلاقة بين «التجار»



إِنَّكَ لَنْ تَصَدَّقَ وَلَكِنْ ...

سلسلة علمية جديدة تثير اهتمام النشء

كتاب حافل بالحقائق المدهشة عن الحواس، عباراته السهلة،
ورسومه الملونة، والتجارب الممتعة التي يحثها عليك على معرفة
الطَبْلَةِ التي داخل أذنك، والنقْرة التي في غيبك! تعرف حواس
الإنصار والشم والذوق والسمع واللمس عندك، وكيف تحس
النباتات بالعالم حولها.

يطلب من

شركة أبو الهول للنشر

٢ شارع شواوي بالقاهرة ت: ٢٩٣٥٦٠٨ - ٢٩٣٩٦١٦
٢٧ طريق الحرية (قوار سابقا) - كائنات، الإسكندرية
ت: ٢٩٣١٠٥٩ - ٢٩٣١٠٥٩

مكتبة لبنان ناشرون

فاكس: ٩٧٨٢٨٦٠ - ٩٧٨٢٨٦٠

ص.ب: ٩٢٢٢ - بيروت - لبنان
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم



إِنَّكَ لَنْ تَصَدَّقَ وَلَكِنْ ...

الذباب
يَتَذَوَّقُ
بِأَرْجَلِهِ

وحقائق أخرى
عن
الحواس



مع تجارب ممتعة ومفيدة

الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان

صدر في السلسلة:

- ١- الفصول
- ٢- السم
- ٣- الألوان
- ٤- الكهرباء
- ٥- النجوم
- ٦- الماء
- ٧- الوقت

الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان



ملحق
بيان بالشركات التابعة للمجموعات القابضة
محل الدراسة ونسبة المساهمة فيها

القطاعات الرأسمالية الجديدة

المصدر: أحدث القوائم المالية المنشورة

م	اسم الشركة القابضة (المجموعة)	الشركات التابعة	
		اسم الشركة	%
		٨. شركة القاهرة للصناعات الخفيفة	٢٠.٥
		٩. شركة القاهرة للصناعات الهندسية الحديثة	٦١.٩
٥	شركة الإسكندرية للاستثمار العقاري (طلعت مصطفى وشركاه)	١. شركة نوفوبارك القاهرة	٢٦.٩
		٢. الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني	٢١.٠
		٣. شركة الإسكندرية للمشروعات العمرانية	٢٢.٠
٦	شركة النجاجون الشرقيون (محمد فريد خميس)	١. شركة الياف النجاجون الشرقيون	٩٩.٠
		٢. شركة النجاجون الشرقيون إنترناشونال	٩٩.٠
		٣. شركة النجاجون الشرقيون بالولايات المتحدة	٦٢.٠
٧	المجموعة المالية المصرية (هيرمس)	١. المجموعة المالية للمستمرة في أوراق مالية	٩٩.٨
		٢. المجموعة المصرية لإدارة صناديق الاستثمار	٧٤.٨
		٢. المجموعة المصرية لإدارة المحافظ المالية	٦٦.٠
		٤. هيرمس للوساطة في الأوراق المالية	٩٧.٧
		٥. إدارة صناديق الاستثمار هيرمس (HFM)	٩٠.٠
		٦. Hermes Corporate Finance Co.	٨٠.٠
		٧. EFG Hermes Advisory Inc.	٨٠.٠
		٨. Hermes Financial Management Ltd	٨٠.٠
		٩. المجموعة المالية. هيرمس لترويج وتغطية الاكتتاب	٩٩.٧
		١٠. المجموعة المالية هيرمس لتداول السندات	٩٩.٠
		١١. إي إف جي هيرمس للخدمات الإلكترونية	٩٩.٠
		١٢. إي إف جي هيرمس للإدارة	٩٦.٢
٨	شركة الأهرام للمشروبات (مجموعة الزيوت)	١. شركة ريتش للتجارة والتوزيع	٩٨
		٢. شركة الأهرام للتصنيع وتعبئة المشروبات	٩٨
		٣. شركة النيل للمشروبات	٩٨
٩	شركة إنترناشونال إلكترونيكس العالمية للإلكترونيات (أحمد بهجت وشركاه)	١. الشركة العالمية للأجهزة الكهربائية	٦٠.٠
		٢. شركة جولدي للتجارة والتوزيع	٩٩.٠
		٣. شركة جولدي للصيانة	٩٩.٠
		٤. شركة جت للإلكترونيات والتجارة	٩٩.٠
		٥. الشركة المصرية لصناعة البلاستيك	٨٠.٠
		٦. الشركة المصرية لصناعة اللوحات الإلكترونية المطبوعة	٨٠.٠

م	اسم الشركة القابضة (المجموعة)	الشركات التابعة	
		اسم الشركة	%
١	شركة أوراسكوم هولدينج للفنادق	١. شركة مقبلا للفنادق	٩٩.٩٩
		٢. شركة الخمسة للفنادق والمنشآت السياحية	٩٩.٩٧
		٣. شركة النخبة للفنادق والمنشآت السياحية	٩٩.٩
		٤. شركة أوراسكوم للإسكان	٩٩.٩
		٥. شركة شدون للفنادق (النور سابقا)	٩٩.٩
		٦. شركة ماريينا (١) للفنادق والمنشآت السياحية	٩٩.٩
		٧. شركة الجولف للفنادق والمنشآت السياحية	٩٩.٩
		٨. شركة ماريينا (٢) للفنادق والمنشآت السياحية	٩٩.٩
		٩. شركة ماريينا (٣) للفنادق والمنشآت السياحية	٩٩.٩
		١٠. شركة باراديسيو للفنادق والمنشآت السياحية	٩٠.٠
		١١. شركة الدوار للفنادق	٩٩.٩
		١٢. شركة الجونة	٨٧.٠
		١٣. شركة الميزة للفنادق	٩٩.٩
		١٤. شركة ميد طابا	١٠٠.٠
		١٥. شركة ربحانة للفنادق	٥٩.٩
		١٦. شركة الجونة للفنادق	٧٦.٠
		١٧. شركة طويلة للفنادق	٦٦.٤
		١٨. شركة الجونة للنقل السياحي	٥١.٠
		١٩. شركة أكاسيا للفنادق	٦٢.٩
٢	الشركة القابضة للاستثمارات المالية (لكن جروب)	١. شركة تريبنغ ميديكان سيستم إيجيت	٩٧.٦
		٢. شركة ميديكيب للتجارة والمقاولات	٩٧.٨
		٣. شركة إميتريد للتجارة والمقاولات	٩٧.٠
		٤. شركة الاستثمارات الصناعية	٩٨.٠
		٥. شركة المصنع العربي للحديد	٩٧.٩
		٦. شركة الصناعات الاستهلاكية	٩٨.٠
		٧. شركة كويست كونسالت التجارية	٩٧.٥
		٨. شركة إدك المراكز الطبية	٩٨.٠
٣	مجموعة العز	١. شركة مصانع العز للصلب	٩٠.٧
		٢. شركة العز للسيراميك (الجوهرة)	٩٧.٨
٤	شركة أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية (مجموعة السلام)	١. شركة القاهرة للصناعات الدقيقة	٨٩.٠
		٢. شركة القاهرة للصناعات المتطورة	٩٠.٠
		٣. الشركة الأولى للتجارة والتسويق أونو	٩٠.٠
		٤. شركة المنتجات الهندسية والتوكيلات	٩٢.٠
		٥. شركة أوليمبيك إستورز للتجارة والتوزيع	٩٠.٠
		٦. شركة الدلتا الصناعية. إيديال	٧١.٨
		٧. الشركة الدولية للصناعات المتطورة	٥١.٠